



وثيقة اللجنة المركزية لحركة الحر 2025

تخلد حركة تحرير واندثاق الحراطين الحر الذكرى 47 لميلادها في ظرفية خاصة تمر بها البلاد فمنا نشأة الدولة حتى اليوم لا زالت الأمور داخل البلاد تراوح مكانها وتزداد تعقيدا يوما بعد يوم، وهو ما جعل البلاد تعيش في رتابة مستمرة لا تقدم، لا تتطور، لا تنمية طيلة الفترة الممتدة من الاستقلال إلى اليوم.

وقد انشئت حركة تحرير واندثاق الحراطين "الحر" في موريتانيا في خمس مارس 1978 أخذت على عاتقها العمل على تغيير الصورة النمطية وتصحيح الاختلالات البنوية التي رافقت مشروع الدولة الوليدة، وخلق دولة واحدة تساوى بين أفراد المجتمع دون تمييز، وخالية من العبودية في جميع أشكالها. وارتكز مشروع حركة الحر على: إلغاء الرق وتحرير العبيد واندثاق الحراطين وإدماجهم في الحياة النشطة، وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إضافة إلى الاعتراف بخصوصية الحراطين كمكونة وطنية لها مميزاتا الخصوصية البارزة.

هذه الأهداف والمطالب المشروعة لم تعرف تقدما يذكر ومازالت العقبة الرئيسية تكمن في غياب الإرادة السياسية وفي النظام الاطاعي الماسك بوام السلطة في البلد، فلا زالت البلاد تعيش كما لو كانت أوروبا في القرون الوسطى، حيث استمر انتشار العنصرية والإقصاء والتهميش الممنهج ضد أكبر مكونة اثنية داخل البلاد "الحراطين" ومما يقلق على مستقبل البلاد أكثر محاولة فرض تلك المعاناة كأمر واقع من طرف كل السلطات المتعاقبة على حكم البلاد.

لذلك ترى حركة تحرير واندثاق الحراطين الحر أن الحديث عن وضعية البلد الحالية يمر عبر الإشارة إلى الاختلالات البنوية ونمط النظام السياسي المرتكز على القبلية والتراتبية والاستعباد والإقصاء هذه المشكلات مازالت قائمة وتشكل معوقات أمام التنمية وبناء دولة المواطنة والمؤسسات.

فمنذ نشأة الدولة ارتكز النظام السياسي في موريتانيا على القبلية والتراتبية المنبثقة عن الاستعباد، وهو ما ساهم في إقصاء مكونة الحراطين وبعادها من مراكز السلطة والثروة مما شكل جملة من الاختلالات والمعوقات لا زالت تحول دون بناء دولة القانون.

ويتعامل النظام الحالي مع قضية الحراطين بتجاهل تام حيث تميز في مأموريته الأولى بتجاهل الخوض في القضية بل ذهب إلى أبعد من ذلك محاولا حتى تجاوز مصطلح كلمة

الظروف المعيشية للمواطن اليوم تعتبر ظرفا كارثية بكل المقاييس فقد زادت الأسعار بشكل صاروخي في الوقت الذي تدنت فيه القوة الشرائية للمواطن، وتزايدت نسبة الفقر المدقع وانتشار البطالة بشكل واسع ضف إلى ذلك انعدام الماء والكهرباء والتعليم والتغطية الصحية في أغلب مناطق البلاد.

إن هذا الواقع المعتم جعل جل الشباب وأصحاب الكفاءات يغادرون نحو المجهول بحثا عن ظروف أفضل تمكنهم من العيش الكريم.

3- التعليم

يشهد التعليم تدهورا مستمرا على العموم فقد عمدت الدولة إلى افراغ التعليم العمومي من محتواه، لصالح التعليم الخصوصي والذي هو حكر على مكونة البيطان بسبب تكاليفه المادية الباهظة، الشيء الذي جعله خال من أبناء الحراطين القابعين في الفقر المدقع. فما نشاهده اليوم في التعليم العمومي لا يعدو كونه عملية تجهيل منظمة برعاية الحكومات العسكرية المتعاقبة على حكم البلاد بما فيها النظام الحالي، فأصبحت مخرجاته هزيلة وضحاياه أكثر من الذين يتجاوزون إلى مراحل متقدمة ويحصلون على شهادات مزورة، وفعليا لم يتجاوزوا مرحلة محو الأمية، ولم تتوقف الحكومات عند هذا الحد بل أنشأت المدارس العنصرية والتي باتت هي الأخرى حكرا على مكونة البيطان (الثانوية العسكرية، متعددة التقنيات، المعاهد التقنية المتخصصة، مدارس الإمتياز).

هناك أربع عوامل أفستت التعليم وهي: غياب البنية التحتية والرقابة وضعف التكوين والتعليم الحر

1 - غياب البنية التحتية: حيث النقص الحاد في الحجرات الدراسية مما أدى إلى الاكتظاظ وفي نفس السياق تم الاعتماد على الكم لا على الكيف حيث فرض التجاوز إلى القسم الموالي مهما كان مستوى التلميذ وخاصة في أدوابه التي في أغلب الأحيان بمدارس غير مكتملة أنتج ذلك جيلا يصل الإعدادية بالكاد يميز بين الأسماء، وهذه سياسة تجهيل مدروسة بشكل محكم تستهدف مكونة الحراطين.

2- تدني المستويات يرجع هذا العامل لضعف التكوين الذي يلقاه المدرسين وخاصة مع فترة الاكتتاب ضف إلى ذلك عدم الشفافية في الاكتتاب وفوضوية ولوج مقدمي خدمة لقطاع

التدريس حيث شارك فيها أصحاب الشهادات ومن لم يتعلم أصلا
3 - غياب التفقيش وتمالئ المدرسين مع المديرين الجهويين والمفتشين حتى أدى ذلك إلى ظاهرة تسبب عارمة.

4 - التعليم الحر وما ترتب عليه من انقسام تعليم عمومي يتميز بفوضى (الاكتظاظ -التدني المستويات-التسبب المدرسين....) وخصوصي "الحر" بمنهاج وبرامج أجنبية وجزء منه يتغذى على التعليم العمومي في طواقمه ووسائله.

الحراطين. أما في المرحلة الثانية من مأموريته الأولى فكانت المواجهة والإنكار، فقد شكلت الخطابات المتكررة اعتقادا لدي البعض بأن النظام لديه نية حسنة تجاه قضية الحراطين من خلال التلميح لها في تلك الخطابات، وإظهار اهتمام مزيف من خلال عمليات تأزر، لكن النية الحقيقية السنية للنظام ظهرت من خلال الانكار الدائم للعبودية والتلاعب بمشاعر الحراطين من خلال الصور الموجهة للخارج من أجل استجداء الصدقات والهبات {تأزر}

التأزر: فهي الرمي التي تقضي على صفرين الأول منهما هو واجهة خارجية تستخدم لعلاج العبودية ومن جهة ثانية جمع للتبرعات والتلاعب بمشاعر مكون الحراطين حيث تعرض صورهم أمام أماكن كل التجمعات والتوزيعات (أمام دكاكين أمل، توزيعات الأسماك، توزيعات إعانات المعوقين، توزيعات المواد الغذائية)

أما الثاني فهو نصيب لشخص نافذ لقبيلة لمجموعة تتصرف فيه كيف تشاء من حيث التمويلات والمقاولات والمساعدات والتعيينات بل تأزر الحقيقية هي التي لم تظهر الإنسان العادي والممول الأجنبي على حقيقتها.

القبيلة: بالإضافة لتكريس للقبيلة والجهوية حيث يحضر وزراؤه لاجتماعاتها ويباركونها، ومما لا شك فيه ان القبيلة المساهم الأول في معاناة الحراطين، ودعمها يعتبر دعما صريحا لتلك المعاناة، ضف إلى ذلك وقوفه التام ضد ولوج الحراطين إلى مفاصل الدولة ومصادر السلطة والثروة، وخير دليل على ذلك التعيينات الفئوية والعنصرية التي يتخذها النظام الحالي منها عقب اجتماعاته الأسبوعية والتي يلاحظ خلو الحراطين منها بشكل تام، وهو ما يساهم في تدمير أسس الدولة المدنية وتحييد مفهومها لصالح الهبة القبلية التقليدية المساهم الأول في إقصاء الحراطين.

التعيينات والترقيات: أما التعينات فهي محددة من حيث تعداد الفرص ومحصورة في المتكبرين لانتمائهم لأصلهم، ومع ذلك حرمانهم من بعض المناصب التي تكون حكر على مكون واحد.

إن هذه الاختلالات البنوية الجسيمة التي ظلت منذ الاستقلال إلى اليوم تشكل عائقا أمام التوازنات العرقية وإدماج الجميع في تسيير شؤون البلد، تشكل خطرا كبيرا على مستقبل البلاد، حيث تساهم تلك السياسات في نشر العنصرية والكراهية وتهيئة الظروف الخصبة للفن الداخلية والحروب الأهلية وهو ما يشكل خطرا على الوحدة الوطنية وكيونة الدولة والمجتمع و تدمير قيم الجمهورية وعوامل العيش المشترك، التي تشكل ركائز اللحمة الوطنية ومقومات النوام الاجتماعي، و صمام أمان ضد الانزلاق في أزمات و صراعات لا تجر الا الدمار.

تسيير التعليم حيث المكافأة على الموقف السياسي والترقية عليه وبناء على ذلك يترتب أقصاء وتغييب كفاءات وقدرات كان بالإمكان أن توظف لصالح التعليم

4-الإصلاح العقاري

الإصلاح العقاري رغم إصدار قانون 1983 والذي يعيد ملكية الأرض للدولة فإن الإدارة تعمل بشكل واضح وجلي على أسس المحسوبية والقبيلة واعتمادا مرجعية لتوزيع الأرض وامتلاكها وليست قضية اركزيز منا ببعيد، واعتماد التمويل والاستصلاح على نفس المنهجية وحتى بعض الأحيان اعطاء الأولوية للأجانب على حساب المواطن. وحتى الزراعة المطرية استخدام السود والآلات الحراثة كلها تعطى بنفس الطريقة بل أيضا تستخدم كوسائل للضغط والتبعية. أما المدن فيمكن أن نتكلم عن الموضع والموقع (الشارع الكبير، القطع في الجانب) أما القطع الاقتصادية والتنمية فهي في أغلب الأحيان لمكون واحد مما أدى إلى تمايز في السكن بين المكونات

أمام هذه الأوضاع والإخفاقات والنهب أسس الدولة وتضييق الخناق على مكون الحراطين اقتصادياً واجتماعياً مع إقصائهم وحرمانهم كل حقوقهم فإن حركة الحر لتعتبر عن اسفها وقلقها الكبير إزاء ما آلت إليه الأمور من سوء الأوضاع والفشل أمام تأسيس دولة العدل والمساواة وإرساء أسس الديمقراطية وبناء الدولة الأم الحاضنة للجميع وتعتبر حركة الحر ان سياسات الحكومات المتعاقبة على السلطة في البلد لم تكون على المستوى ولم تلبى تطلعات المواطنين التواقين للعدل والإنصاف

إن حركة الحر تعتبر أن الوضع الذي وصلت إليه البلاد من انهيار على كافة الأصعدة ومن سياسات تمييز عنصري واستعباد واسترقاق ممنهج داخل نظم الدولة والتلاعب بالمصالح الوطنية العليا يتطلب مؤتمر ا شاملا يعالج القضايا الكبرى كمرآة الدستور الموريتاني من أجل ضمان الاعتراف بكافة المكونات الوطنية وخصوصا مكون الحراطين ويضمن توزيع السلطة والثروة بشكل عادل بين كل المكونات الوطنية بعيدا عن القبيلة والجهوية والمحسوبية والاثنية ويضمن التوازنات الدستورية بين مخلف الاثنيات الوطنية من بيطان وحرراطين وبولار وسوننكي وولوف و يؤسس لدولة جديدة مبنية على أسس التعايش السلمي والعيش المشترك

انواكشوط بتاريخ 2025/03/05
للجنة المركزية